التأمين الزراعي متوقف لأجل غير محدد

مدير عام هيئة التأمين لـ«الوطن»: عدم موافقة الحكومة على إلزاميته حال دون تجديد عقوده

| عبد الهادي شباط

مع اقتراب فصل الشتاء الذي عادة ما يحمل الكثير من الأخطار، وخاصة على الزراعات المحمية بدأ الكثير من المهتمين والمزارعين يسألون عن التأمين الزراعي أين وصل وماذا حل به وهل من تنفيذ لعقود تأمين مع مزارعي البيوت المحمية؟.

«الوطن» في متابعة لها مع مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد أكد أن التأمين الزراعي توقف مع شهر أيار الماضي، والنقاش حتى الآن لعودته، رغم أهميته في التخفيف من تكاليف الخطر الذي قد يصيب المحاصيل الزراعية وخاصة المحمية.

وأعاد محمد توقف التأمين الزراعي إلى أن عدم الموافقة على إلزاميته هو ما تسبب في توقفه وعدم القدرة على تجديد عقوده، لأن مبدأ الإلزامية والتكافل هو الأساس الذي يسمح في تنفيذ هذا النوع من التأمين ومن دون هذه الحالة من التكافل والإلزامية من غير الممكن أن ينجح مشروع التأمين الزراعي.

وهو ما تم التأكيد عليه منذ إطلاق هذا النوع من التأمين قبل 3 سنوات لجهة المعايير والمبادئ التي يستند لها التأمين الزراعي، وهو ما توافق عليه في حينها كل الأطراف المعنية بالتأمين الزراعي وفي مقدمتها وزارة الزراعة والاتحاد العام للفلاحين والمصرف الزراعي لأن التأمين الزراعي يندرج ضد الانتقائية السلبية.

وعن مطالبة المزارعين بهذه الخدمة بيّن أن ثقافة الكثير من المزارعين مازالت بعيدة عن التأمين الزراعي، ولا يتم تذكره والحديث عن ضرورته، إلا وقت الكوارث، حتى من المزارعين المقيمين في مناطق تقليدية لحدوث الكوارث الطبيعة «الثنين البحري».

علماً أن تجربة السنة الأولى من التأمين الزراعي دعمت الحكومة للتأمين على البيوت المحمية بمعدل 75 بالمئة وهو ما كان يعادل في حينها 40 ألف ليرة مقابل تحمّل الفلاح لحدود 14 ألف ليرة، على أن يتم تخفيض معدل الدعم الحكومي لهذا المنتج تدريجياً، لكن مع عدم الموافقة على الإلزامية وإقرار الاختيارية انهارت منظومة واليات التأمين الزراعي.

مستشهداً على ذلك بعقد التأمين الصحي «الاختياري» للمعلمين المتقاعدين والذي يُحدث مع كل عام عدة مشكلات أهمها ارتفاع قسط التأمين السنوي مقارنة مع دخل «الراتب الشهري للمتقاعد» حيث وصل حدود القسط السنوي بسبب الاختيارية لما يعادل رواتب 4 أشهر في بعض الحالات بسبب ارتفاع كلفة التأمين الصحي والعلاج لهذه الشريحة، وخاصة أن أصحاب الأمراض المزمنة «معظم عقودهم خاسرة»، مبيناً أن نسبة استخدام البطاقة وصلت في عقود المعلمين المتقاعدين لحدود 95 بالمئة وهي نسبة عالية جداً وعالمياً لا تتجاوز نسب الاستخدام التي لا تسمح بالخسارة 60 بالمئة.

وفي المحصلة اعتبر محمد أن أي تغير في التعاطي الحكومي مع ملف التأمين الزراعي والقناعة بضرورة تطبيقه، وفق مبدأ الإلزامية سيكون ممكناً فيه طرح هذه المنتج التأميني والتوسع به وتوفيره للمزارعين بما يسهم في عدم تعرضهم لخسارات عالية في حالات حدوث الكوارث الطبيعية.

وكان مشروع التأمين الزراعي طبّق تجاه تغطية الأخطار التي تتعرض لها البيوت المحمية ضمن وثيقة تشمل التأمين على «الثنين البحري والزوبعة والعاصفة والزلازل والصقيع والثلج والانهيارات الأرضية وغيرها».

> الحكومة دعمت التأمين على البيوت المحمية بمعدل 75 بالمئة في السنة الأولى

نقابة المهندسين ترفع تكلفة المتر المربع الطابقي في «ماروتا ستي»

القطيني لـ«الوطن»: أتعاب المهندس لا تتجاوز ٢ بالمئة من تكلفة المتر المربع للمنشآت المتميزة و٢,٥ للمنشآت السكنية

180 ألف مهندس منتسب للنقابة 75 بالمئة منهم موظفون حكوميون ليس لديهم مكاتب

| راما العلاف

أصدرت نقابة المهندسين قراراً حددت فيه طريقة احتساب أتعاب المهندس عن المتر المربع الطابقي في مشروع «ماروتا سيتي» وذلك باعتمادها تكلفة بناء المتر المربع 1530900 ليرة، بعد أن كانت التكلفة المعتمدة للمتر المربع وفق آخر قرار صدر مطلع العام الحالي بمليون و93,5 ألف ليرة.

وبيّنت النقابة في قرارها «الذي حصلت الوطن على نسخة منه»، أنه يتم اعتماد هذا المبلغ من أجل حساب أتعاب دراسة الإضبارة النموذجية «متضمنة الإضبارة التنفيذية»، بواقع 3 بالمئة من تكلفة المتر المربع وأتعاب التدقيق بواقع ثلث أتعاب دراسة الإضبارة النموذجية.

نقيب المهندسين الدكتور غياث القطيني أوضح لـ«الوطن» أن أتعاب المكاتب الهندسية لا تتجاوز 1 إلى 2,5 من تكلفة المتر المربع للمنشآت السكنية حسب نوع البناء و3 بالمئة للمنشآت المتميزة من تكلفة المتر المربع والمقدرة وفق الزيادة الأخيرة بنسبة 40 بالمئة في المؤتمر العام الأخير للمهندسين، حيث أصبحت تكلفة المتر مليوناً و50 ألف ليرة، بعد أن كانت 750 ألفاً فقط في مشروع ماروتا ستي، مشيراً إلى أن التكلفة في الواقع أكبر من ذلك بكثير، حيث تصل تكلفة المتر المربع إلى 5 ملايين.

ولفت القطيني إلى أن نسبة أتعاب المكاتب الهندسية في دول الجوار تتجاوز 10 أضعاف النسبة المعمول بها في سورية والتي تعد نسبة زهيدة جداً، وأن تكلفة المتر المربع على الهيكل تقدر بـ490 ألف ليرة بعد الزيادة بنسبة 40 بالمئة، حيث كانت 350 ألفاً فقط.

ونفى نقيب المهندسين وجود أي أثر لارتفاع تكلفة المتر المربع على أسعار العقارات لكونها تتعلق بأتعاب المهندسين فقط وهي أقل من التكلفة الحقيقية أساساً، إنما مقدّرة من النقابة بالاتفاق مع وزارة الأشغال العامة والإسكان.

وكشف عن تراجع إقبال المهندسين في اختصاصات المدنية والعمارة على الانتساب للنقابة لتراجع حجم العمل في قطاع البناء إضافة إلى تراجع حجم المشاريع التي تشرف عليها النقابة لأسباب اقتصادية تتعلق بارتفاع التكاليف وغلاء مواد البناء، إذ كان سعر كيلو الحديد عام 2016 مثلاً 350 ليرة، في حين يقدر حالياً بـ10 الاف ليرة، معتبراً أن الأشخاص المضطرين أو أصحاب الملاءة المادية الكبيرة هم من يقبلون على البناء والتشييد في ظل الظروف الحالية.

وأشار إلى أن عدد المهندسين المنتسبين للنقابة يقدر بـ180 ألفاً منهم 25 إلى 30 بالمئة لديهم مكاتب هندسية خاصة والبقية موظفون لدى القطاع العام.

> تراجع حجم المشاريع في قطاع الإسكان لارتفاع التكاليف

شكاوى من تأخر قروض الطاقات المتجددة

مخلوف لـ«الوطن»: قادرون على إرسال ١٠٠٠ إحالة يومياً إلى المصارف ولكن المشكلة بالتمويل

جهات رقابية تعيد الكشف على منظومات الطاقة المركبة بقرض الصندوق

| جلنار العلي

وصلت شكاوى عديدة لـ«الوطن» من مواطنين تقدموا للحصول على قروض تركيب طاقة شمسية منذ أشهر عديدة ومازالت أسماؤهم على لوائح الانتظار من دون أن يتمكنوا من الحصول على قروض، في الوقت الذي يسوء فيه المواطنون إلى الاستعانة ببدائل كتركيب منظومة طاقة شمسية التي باتت تكلف 20 مليون ليرة في الحد المتوسط، لذا أثار توقف الصندوق عن منح قروض الكثير من التساؤلات والاستفسارات من المواطنين.

مدير صندوق دعم الطاقات المتجددة زهير مخلوف، أكد في تصريح لـ«الوطن» أن الصندوق قادر على إرسال 1000 إحالة يومياً إلى المصارف، ولكن هناك مشكلة لدى الكثير من المصارف، إذ توقف مصرف التسليف الشعبي عن منح قروض نتيجة نقص السيولة وكذلك الأمر بالنسبة للمصرف الزراعي، ولم يتبق غير المصرف التجاري الذي أصبح مؤخراً يعطي قروضاً بشكل محدود جداً، حيث تم تحديد فرع واحد في كل محافظة، على أن يكون عدد القروض الشهرية الممنوحة هو 10 قروض فقط في المحافظة الواحدة، علماً أن الأولويات تكون وفقاً للطلبات الأقدم وذلك حفاظاً على حقوق المواطنين المتقدمين بالطلبات.

وكشف مخلوف عن توقيع اتفاقية مع المصرف العقاري سيجري تفعيلها قريباً لمنح قروض لتركيب منظومات طاقة شمسية وذلك لتخفيف العبء عن المصارف الأخرى.

وفي السياق، بيّن مخلوف أن الصندوق قدم دعماً منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه لإنجاز ما يعادل 40 ميغا واط، أي نحو 40 ألف كيلو من الكهرباء، وذلك في المحافظات كلها وفي كل القطاعات المنزلية والزراعية والاقتصادية.

وعلمت «الوطن» من مصادر عن بدء بعض الجهات الرقابية حالياً بإعادة الكشف على منظومات الطاقة الشمسية المركبة في محافظات دمشق وريفها وحمص وحماة بموجب قروض من الصندوق، على أن تكون المحطة المقبلة هي محافظة طرطوس.

يذكر أنه قبل اتخاذ المصرف التجاري إجراء تخفيف عدد القروض الممنوحة شهرياً، كانت قد أعلنت وزارة المالية في شهر أيار من العام الحالي عن تعليق مؤقت لإرسال طلبات قروض الطاقة المتجددة إلى فروع المصرف التجاري السوري إلى حين معالجة الطلبات التي كانت موجودة لدى الفروع، وقد تم حينها إعلام الصندوق بالتريث في إرسال طلبات قروض الطاقة الجديدة إلى فروع التجاري السوري لمدة شهر، وذلك حرصاً على منح المواطنين القروض من دون تأخير ونظراً للحجم الكبير من طلبات القروض المرسلة من الصندوق إلى فروع المصرف التجاري.

وبلغ عدد مشروعات الطاقة الشمسية المنفذة من الصندوق في آخر إحصائية منشورة عن الصندوق في نهاية شهر آب الماضي نحو 14654 مشروعاً منها 14126 مشروعاً منزلياً و246 للمشروعات الزراعية و282 للمشروعات التجارية والصناعية والخدمية، في حين وصل عدد المتقدمين الكلي للحصول على قروض إلى 101778 شخصاً.

> «التسليف» و«الزراعي» توقفا عن المنح نتيجة نقص السيولة

انخفاض إنتاج الحليب مع قدوم الشتاء يمهد لرفع أسعار الألبان والأجبان

السواس لـ«الوطن»: صادراتنا من الألبان والأجبان منخفضة لضعف قدرتها على المنافسة

| رامز محفوظ

توقع نائب رئيس الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان بدمشق أحمد السواس في تصريح لـ«الوطن» أن ترتفع أسعار الألبان والأجبان خلال الفترة القادمة مع بداية فصل الشتاء وانخفاض درجات الحرارة وانخفاض إنتاج الثروة الحيوانية من الحليب، مشيراً إلى أن معظم مربي الأبقار خلال الفترة الحالية يركزون على زيادة الولادات من أجل زيادة أعدادها وزيادة الإنتاج مستقبلاً.

وأشار إلى أن إنتاج محافظة دمشق من حليب الأبقار يومياً يبلغ خلال الفترة بمعدل 60 طناً يومياً، لكن مع برودة الطقس خلال الفترة القادمة من الممكن أن ينخفض لحدود 40 طناً يومياً، موضحاً أن معامل صناعة الألبان والأجبان تستجر الكمية الأكبر من إنتاج المحافظة أي بمعدل 40 بالمئة من إنتاج دمشق والكمية المتبقية يستجرها الحرفيون.

وحول صدور نشرة سعرية جديدة للألبان والأجبان أوضح السواس أنه ما دامت الأسعار غير مستقرة خلال هذه الفترة فليس هناك إمكانية لعقد جلسة مع مديرية الأسعار بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومع المكتب التنفيذي في المحافظة يتم خلالها تقديم بيان تكلفة للأسعار وتحديد السعر، وهذا الأمر نعاني منه منذ فترة طويلة ونحن نتريث حالياً لحين استقرار الأسعار من أجل تقديم بيان تكلفة صحيح ودقيق، لافتاً إلى أنه باعتبار ليس هناك تسعيرية تموينية محددة فإن دوريات حماية المستهلك تحاسب المخالف بناء على الأسعار المتداولة والرائجة في السوق، متمنياً في ذلك أن دول الجوار مثل الأردن وتركيا باتت منافسة لنا في تصدير الألبان والأجبان وأسعارها أخفض من أسعارنا، مشيراً إلى أن ارتفاع أسعار حوامل الطاقة هو السبب الرئيس بارتفاع التكاليف.

وأوضح أن الحرفيين لا يحصلون إلا على 35 بالمئة من مخصصاتهم من الفاز الصناعي والكمية المتبقية يضطرون لشرائها من السوق السوداء بسعر 500 ألف ليرة للأسطوانة الواحدة وبعضهم تم إيقاف بطاقاتهم الإلكترونية، من دون معرفة السبب، مضيفاً: ورفعنا كتاباً بهذا الخصوص لاتحاد الحرفيين منذ مدة لمعرفة سبب إيقاف البطاقات ولم يجب الاتحاد على كتابنا.

وختم بالقول: إن كيلو اللبن اليوم وسطياً بحدود 9 آلاف ليرة وكيلو اللبنة البلدية بـ35 ألف ليرة وكيلو الجبنة البلدية بـ45 ألف ليرة وكيلو جبنة الشل بـ75 ألف ليرة، مبيناً أن سعر كيلو الحليب شهد ارتفاعاً خلال الأسبوعين الماضيين مرتين، حيث كان سعر الكيلو بالجملة بحدود 6 آلاف وأصبح اليوم بسعر 6400 ليرة.

وحول انتشار ظاهرة الباعة الجوالين للألبان والأجبان مجهولة المصدر ومدى صلاحيتها، بيّن نائب رئيس جمعية حماية المستهلك ماهر الأزعط أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تتابع هؤلاء الباعة، لكنها لم تستطع الوصول إلى ورشات تصنيع هذه الأنواع من الألبان والأجبان باعتبار أنها تعمل بالخفاء وأماكن وجودها غير معروفة، لافتاً إلى أن انتشار الباعة بكثرة سببه ضعف القدرة الشرائية لدى شريحة واسعة من المواطنين وعدم قدرتهم على الشراء من محال بيع الألبان والأجبان بسبب ارتفاع الأسعار، لذا يضطرون للشراء من هؤلاء الباعة لانخفاض أسعار مبيعهم قياساً بأسعار المبيع في المحال، مشيراً إلى أن أكثر من 90 بالمئة من الألبان والأجبان التي تباع في السوق غير مطابقة للمواصفات القياسية السورية.

> الأزعط لـ«الوطن»: الإقبال على الباعة الجوالين لضعف القدرة الشرائية